العناوين:

- **تجدد الاشتباكات في الخرطوم واستمرار حرب البيانات بين الجيش والدعم السريع**
- **السلطة الفلسطينية تدين رفع علم الاحتلال على المسجد الإبراهيمي وتدعو الهيئات الأممية إلى الخروج عن صمتها وإدانة هذه الإجراءات**
- **ترحيل لبنان عشرات السوريين يثير انتقادات حقوقية**

التفاصيل:

تجدد الاشتباكات في الخرطوم واستمرار حرب البيانات بين الجيش والدعم السريع

تجددت الاشتباكات العنيفة اليوم الأحد في العاصمة السودانية الخرطوم، بين الجيش السوداني وقوات الدعم السريع في تاسع أيام المواجهة بينهما، بينما واصل الطرفان حرب البيانات الإعلامية الموازية. ووفق مصادر محلية، فقد وقعت اشتباكات عنيفة صباح اليوم في منطقة سوبا جنوب الخرطوم، وفي منطقة بحري. واستمرارا للسجال الإعلامي بين الطرفين، قال الجيش السوداني في بيان إن قواته "رصدت استخدام المتمردين أسلوب خداع يتضمن ارتداء أزياء القوات المسلحة واستخدام عربات لاندكروزر بطلاء يشابه المستخدم في عربات الجيش للتضليل ومحاولة إلصاق بعض الانتهاكات والجرائم التي يرتكبونها بقواتنا". وتأتي تلك التطورات في ظل تصاعد الجهود الدولية لإجلاء الرعايا الأجانب من السودان بعدما فشلت جهود الوساطة المتعددة في الوصول إلى تهدئة بين الطرفين المتقاتلين.

اندلعت الاشتباكات منذ أسبوع بين قوات الجيش المسلحة تحت قيادة عبد الفتاح البرهان وقوات الدعم السريع التي يقودها نائب البرهان، محمد حمدان دقلو المعروف بحميدتي المواليين لأمريكا، ويدفع الناس ثمن الصراع الحرام بين القوتين لتحقيق مصالح أمريكا، حيث لقي مئات الأشخاص حتفهم وأصيب الآلاف في النزاعات حتى الآن، ناهيك عن الذين يعيشون في خوف ويغادرون أماكنهم. ودفع القتال بالكثير من المدنيين إلى الهروب من مساكنهم في الخرطوم، في ظروف خطيرة. وهذا الصراع بين هذين القائدين هو للقضاء على النفوذ البريطاني في السودان، وليس سوى توزيع الأدوار أو صراع وقوده الأمة. إن الدماء التي تسفك ليست هي حفاظاً على مصالح الأمة وإعلاء كلمة الله بل هي من دماء الإخوة وهي حرام.

السلطة الفلسطينية تدين رفع علم الاحتلال على المسجد الإبراهيمي وتدعو الهيئات الأممية الى الخروج عن صمتها وإدانة هذه الإجراءات

أدانت السلطة الفلسطينية، الأحد، رفع علم الاحتلال على المسجد الإبراهيمي في مدينة الخليل جنوبي الضفة الغربية. وقالت وزارة الخارجية الفلسطينية في بيان وصل الأناضول، إن "قوات الاحتلال ومجموعات من المستوطنين المتطرفين رفعوا علم الاحتلال على سطح وجدران المسجد الإبراهيمي الشريف". واعتبرت الخارجية هذه الخطوة "انتهاكا صارخا للقانون الدولي واتفاقيات

جنيف، واستفزازاً صريحاً لمشاعر المواطنين والمسلمين". وأكدت أن "هذا العدوان جزء لا يتجزأ من مشاريع الاحتلال الرامية إلى تكريس سرقة المسجد الإبراهيمي الشريف وتهويده من خلال تغيير معالمه وهويته التاريخية والحضارية". وأضاف البيان، أن ذلك "يعبر عن عقلية الاحتلال وسياساته التي تستهدف دور العبادة والأماكن التاريخية والتراثية في فلسطين المحتلة، وتزوير واقعها لخدمة روايات الاحتلال ومخططاته الاستعمارية".

منذ عام ١٩٩٤، قسم الاحتلال المسجد بواقع ٦٣ بالمئة لليهود، و٣٧ بالمئة للمسلمين، عقب مذبحة ارتكبها مستوطن أسفرت عن استشهاد ٢٩ مصليا. وتواصل السلطة الفلسطينية الخائنة خيانتها وتدعو إلى مساعدة المنظمات الدولية التي ساعدت الاحتلال بل أقامته. والمشكلة ليست هي أن يرفع علم الاحتلال فوق المسجد الإبراهيمي بل المشكلة هي الاحتلال واغتصابه للأراضي الفلسطينية. ولذلك لن يتم حل هذه المشكلة حتى يتم اقتلاع هذا الكيان الغاصب. إن السبيل الوحيد للقضاء على هذا الكيان المحتل لا يكمن في مناشدة المنظمات الدولية أو إدانتها بل بتحريك جيوش المسلمين، وأي طريق آخر غيره يجري اتباعه هو طريق مسدود بل يخدم الاحتلال.

ترحيل لبنان عشرات السوريين يثير انتقادات حقوقية

لا تزال قضية ترحيل عشرات السوريين من لبنان تثير المزيد من المواقف وردود الأفعال، فهذه القضية وتشعباتها الكثيرة، ومن ضمنها اللجوء السوري والعمالة وارتفاع أعداد المقيمين السوريين في لبنان ما انفكت تثير الحساسيات الكثيرة، لتداعياتها الاقتصادية والديموغرافية والأمنية. وهذه القضية تترجم أحيانا بأساليب عنصرية، وتشكل مادة دسمة للتراشق السياسي اللبناني الداخلي، وشن الحملات المتبادلة على جبهتي حقوق الإنسان من جهة والأمن القومي اللبناني من جهة أخرى. ودأبت منظمات حقوقية وإنسانية على انتقاد ما وصفته بعمليات الترحيل القسري والتعسفي للاجئين السوريين على يد السلطات اللبنانية. وكانت مصادر عسكرية وأمنية لبنانية تحدثت عن ترحيل أكثر من خمسين سورياً في نحو أسبوعين، ونقلت وكالة الصحافة الفرنسية عن هذه المصادر أن "عددا من اللاجئين ممن تم ترحيلهم عادوا إلى لبنان بمساعدة مهربين".

وفق تقديرات محلية ودولية فإن نحو مليون ونصف المليون سوري يعيشون في لبنان، ويبلغ عدد المسجلين لدى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين نحو ثمانمائة ألف لاجئ سوري، حيث كانت الخطط الحكومية تهدف إلى إعادة خمسة عشر ألف لاجئ شهريا إلى بلادهم، ونظم الأمن العام اللبناني ما سمّاها برحلات العودة الطوعية، التي كانت موضع انتقاد من المنظمات الدولية ووصفتها بالعودة القسرية. الدولة اللبنانية تدفع الناس من أرضهم إلى مكان آخر غير آمن وتضع الناس في وسط خطر حيث لا يوجد أمن غذائي ولا أمن على الحياة. لم يترك أهل سوريا بلدهم للسياحة أو للتجارة، بل تركوا كل ما يملكون من أراضٍ وبيوت وغيرها فراراً بالدين والروح من إجرام الحكم عندهم وبخاصة منذ عام ٢٠١١م، ولذلك لا يجوز التعاطي مع أهل سوريا كنازحين أو لاجئين، أي كغرباء، كما اعتبرنا وما زلنا نعتبر أهل فلسطين المباركة في لبنان أنهم أهلنا، ولا يجوز النظر لهم بغير هذه النظرة.